

نفسه، كأول حزب عربي مستقل تماماً في الوسط العربي في إسرائيل، وضمن برنامجه السياسي كثيراً من الأفكار التي عبّرت عنها الحركة في منتصف عقد الستينات، مثل احقاق الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية في إسرائيل، وتحقيق المساواة الكاملة والعدالة، والعمل على إقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة بجانب إسرائيل، والعمل على توثيق العلاقات العربية - اليهودية والتعايش السلمي بين الشعبين، وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض المحتلة منذ العام ١٩٦٧<sup>(٢٨)</sup>. لقد نشأ هذا الحزب، بأفكاره وطروحاته هذه، على خلفية تفاعلات كثيرة، تأثرت بها الأطر القانونية السياسية المحيطة بالعرب في إسرائيل، كان من نتيجتها التوصل الى ان «محاولة ضبط التطورات الجارية بين الفلسطينيين في إسرائيل والسيطرة عليها، حتى باستعمال الوسائل المتطرفة، لم تعد مجدية»، ممّا أقنع بعض المسؤولين الإسرائيليين بأن «جهاز مراقبة الاقليات فشل في أداء مهمته»<sup>(٢٩)</sup>.

ان بروز الحزب الديمقراطي العربي، ومشاركته في الحياة البرلمانية الاسرائيلية، قد يكون أحد أهم تجليات تطوّر الفكر السياسي للعرب في إسرائيل. وهذا يقود الى تحري تطوّر الشق المتعلق بسلوك الطريق البرلماني لتحقيق المطالب الذاتية في هذا الفكر عموماً. لقد سمح المشرع الإسرائيلي للعرب بالاشتراك في الانتخابات العامة منذ العام ١٩٤٩، لكنه سلبهم، مطولاً حق التعبير السياسي والحزبي المستقل، الأمر الذي هيأ مجالاً خصباً لنشاط الاحزاب الاسرائيلية الصهيونية، على أمل تصيد الاصوات العربية. وفي هذا السبيل، فان ترشيحات العرب للمشاركة في الانتخابات، عادة ما كانت تجرى عبر الارتباط بالقوى السياسية الاسرائيلية. وقد وصف أحد المسؤولين الإسرائيليين هذه الوضعية، بدقة، حين ذكر «ان الصراع الحزبي في المناطق العربية، يمثل صراعاً باسم اليهود ومصالحهم»<sup>(٣٠)</sup>. وعموماً، كانت نسبة المشاركة العربية بالتصويت، ولفترة طويلة، مرتفعة. ولم تكن تلك الظاهرة انعكاساً لحالة تحديث في الوسط العربي، وإنما إرتدت الى سيادة فكرة سياسية بين العرب، جوهرها، ان المشاركة في مواسم الانتخابات، تشكل ورقة ضاغطة على السلطات، سواء كان التصويت الى جانب القوة الحاكمة أم الى جانب المعارضة. وكذا، لأن الاقبال على التصويت غالباً ما كان وسيلة للاحتجاج على تشريعات معينة للحكومة القائمة، أو لدعم الاحزاب التي تتبنى برامج انتخابية، تقوم على انتقاد التشريعات والقوانين الخاصة بالعرب، والمطالبة بتشريعات بديلة، تحقق المساواة أو تحافظ على الحقوق العربية<sup>(٣١)</sup>. وقد كان للقوى الحزبية المختلفة، بما في ذلك الاحزاب الموعلة في عدائها للعرب، نصيب من الاصوات العربية، تحت وطأة ضغوط معينة<sup>(٣٢)</sup>. على ان فكرة الاعتقاد في جدوى المشاركة في الحياة النيابية - وبخاصة من خلال التصويت في الانتخابات - لم تحظ باجماع منذ البداية، ولا زالت موضعاً للجدل بين الفعاليات العربية في إسرائيل، حتى الآن. ففي بداية الامر، كانت فكرة مقاطعة العرب للانتخابات مطروحة بينهم، لكنها بقيت مجرد فكرة فردية ومن جانب بعض الفئات<sup>(٣٣)</sup>. وبحلول منتصف عقد السبعينات، نشطت هذه الفكرة، وتبنتها أطر تنظيمية بعينها، كجماعة أبناء البلد والحركة الوطنية التقدمية والحركة الاسلامية، ثم بدأت تكتسب أرضية جديدة من انتخابات الى أخرى، حتى أنها انعكست على متوسط نسبة المشاركة العربية بالتصويت في الانتخابات من ٨٠ بالمئة في عقدي الخمسينات والستينات الى نحو ٧٠ بالمئة في مطلع العقد الحالي.

والواقع ان فكرة المقاطعة والامتناع عن التصويت، تجد أصولها في فلسفة معينة تراوح بين اعتقاد البعض، على مستوى فردي أو جماعي، بأن الانتخابات لا تعني العرب من قريب أو